

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

استعراضُ مقالةِ المحققِ الخمينيِّ حول وضعِ الصيغةِ  
لازِلنا نَتَحَرَّى المَوْضُوَّعَ لَهُ فِي صِيغَةِ الْأَمْرِ، وَالْيَوْمَ سَنَدْرُسُ مقالةَ المحققِ الخمينيِّ حِيثُ ابْتَدَأَ قَائِلًا: [1]

«المبحث الأول صيغةُ الأمر مَوْضُوَّعَةُ الْبَعْثِ وَالْإِغْرَاءِ: قد ذكرنا معانِي هَيَّنَاتِ الْفَعْلِ الْمَاضِيِّ وَالْمَضَارِعِ وَالْمَشْتَفَاتِ الْأَسْمَيَّةِ سَابِقًا» [2] وَبِقِيَّ بِيَانِ هَيَّةِ الْأَمْرِ: وَهِيَ -عَلَى مَا يُتَبَارَرُ مِنْهَا- مَوْضُوَّعَةُ الْبَعْثِ وَالْإِغْرَاءِ وَتُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالًا إِيجَادِيًّا (فَالصِّيغَةُ تَوَجُّدُ الْبَعْثَ وَالْتَّحْرِيكَ) لَا حَكَائِيًّا، بِخَلْفِ هَيَّةِ الْمَاضِيِّ وَالْمَضَارِعِ، فَإِنَّهَا مَوْضُوَّعَةُ الْحَكَايَةِ (بِلَا إِيجَادِ).

فَهَيَّةُ الْأَمْرِ كَالإِشَارَةِ الْبَعْثِيَّةِ وَالْإِغْرَائِيَّةِ، وَكَإِغْرَاءِ جَوَارِحِ الطَّيْرِ وَالْكَلَابِ الْمَعْلَمَةِ، وَالْفَرْقُ: أَنَّهَا مَوْضُوَّعَةٌ لِإِفَادَةِ ذَلِكِ (الْتَّحْرِيكِ) وَإِفَهَامِهِ، فَهِيَ مَعَ إِيجَادِ مَعْنَاهَا مُفْهِمَةٌ لَهُ (الْبَعْثُ) وَضِعًا، وَأَيْضًا إِنَّ ابْعَاثَ الْحَيَّاتِ يَكُونُ بِكِيفِيَّةِ الصَّوْتِ وَالْحَرْكَاتِ وَالْإِشَارَاتِ الْمُوْرِيَّةِ لِتَشْجِيعِهَا أَوْ تَحْرِيكِهَا نَحْوَ الْمَقْصُودِ، لَكِنَّ ابْعَاثَ إِلَيْسَانِ -بَعْدِ فَهْمِ بَعْثِ الْمُوْلِيِّ مِنْ أَمْرِهِ، وَتَحْقِيقِ مَوْضُوَّعِ الْإِطَاعَةِ- لَأَجْلِ مَبَارِ مَوْجُودَةِ فِي نَفْسِهِ كَالْخُوفِ وَالرَّجَاءِ».

فِي الْتَّالِيِّ إِنَّ الْمَحْقُوقَ الْخَمِينِيَّ لَمْ يَصُبِّ الصِّيغَةَ لَأَيِّ نِسْبَةٍ إِطْلَاقًا -سَوَاءَ الْإِرْسَالِيَّةُ أَوِ الْإِبْقَاعِيَّةُ أَوِ...- وَحِيثُ إِنَّهُ ضَمَّنَ أَبْحَاثِ "مَعْنَى الْحُرُوفِ" قَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ الْحُرُوفَ قَدْ وُضَعَتْ لِلْمَعْنَى الْإِسْمَيِّ فِي الْتَّالِيِّ قَدْ اعْتَقَدَ فِي أَبْحَاثِ الصِّيغَةِ أَيْضًا بِوَضْعِ هَيَّةِ الْبَعْثِ وَالْتَّحْرِيكِ، ثُمَّ قَدْ تَصَدَّى إِلَى مَقْوِلَةِ أَسْتَازِهِ قَائِلًا:

«وَمَا قِيلَ -مِنْ عَدَمِ تَصْوِيرِ كُونِ الْلَّفْظِ مَوْجَدًا» [3] - وَجِيَّهٌ لِوَكَانَ مَا (اللَّفْظُ) يَوْجِدُ بِهِ تَكْوينِيًّا، لَا مِثْلَ مَفَادِ الْهَيَّنَاتِ وَالْحُرُوفِ الْمُوْجَدَةِ (فِي عَالَمِ الْاعْتِبَارِ) فَكَمَا أَنَّ حُرُوفَ الْقَسْمِ وَالنَّدَاءِ مَوْجِدَاتٌ بِنَحْوِ مَوْجِدَاتِ إِيجَادِ لِمَعَانِيهَا (فِي وَعَاءِ الْاعْتِبَارِ فَإِنَّ الْعَقَلَاءَ يَعْتَبِرُونَ تَوَاجُّدَ النَّدَاءِ بِهَذَا الْلَّفْظِ) كَمَا تَقْدِمُ [4] وَالْأَفْاظُ الْعَقُودِ وَالْإِبْقَاعَاتِ كَذَلِكَ عَنْ الْعَقَلَاءِ، كَذَلِكَ هَيَّنَاتُ الْأَوْامِرِ وَوُضُعَتْ لِإِيجَادِ الْإِغْرَاءِ وَالْبَعْثِ (فِي عَالَمِ الْاعْتِبَارِ لَا التَّكْوينِ) بِلَنْرِي أَنَّ بَعْضَ الْأَلْفَاظِ الْمُهَمَّلَةِ مُسْتَعْمَلٌ لِإِغْرَاءِ بَعْضِ الْحَيَّاتِ كَالْكَلَابِ وَغَيْرِهَا، فَهِيَ مَوْجَدَةُ (اعْتِبَارًا) لِلْإِغْرَاءِ وَالْبَعْثِ بِنَحْوِ لَا بِالْوَضْعِ (فَيَعْتَبِرُ صَاحِبُ الْحَيَّانِ مَعَ حَيَّانِهِ أَفَاظًا مُحَدَّدَةً لَكِيَّ يَتَبَعَّثُ الْحَيَّانُ مِنْ دُونِ وَضْعِ).

فَمَا أَفَادَهُ الْمَحْقُوقُ الْخَرَاسَانِيُّ -مِنْ كُونِهَا مَوْضُوَّعَةً لِإِنْشَاءِ الْطَّلَبِ» [5]، الظَّاهِرُ مِنْهُ أَنَّهُ (الْطَّلَبُ) غَيْرُ الْبَعْثِ وَالْإِغْرَاءِ-:

- إِنَّ كَانَ مَرَادُهُ (مِنِ الْطَّلَبِ الْإِنْشَائِيِّ) الْطَّلَبُ الْحَقِيقِيُّ الْمُتَّحِدُ مَعَ الإِرَادَةِ عَلَى مَذْهَبِهِ [6] كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ آخَرَ [7] حَتَّى يَكُونَ مَعْنَى «إِضْرِبِ» أُرِيدَ مِنْكَ الضَّرَبَ، فَهُوَ مَمْنُوعٌ، وَالسَّنَدُ التَّبَادِرُ.

- وَإِنَّ كَانَ المَرَادُ (مِنِ الْطَّلَبِ الْإِنْشَائِيِّ) الْطَّلَبُ الْإِبْقَاعِيُّ، فَلَا تَصُوَّرُ غَيْرُ الْبَعْثِ وَالْإِغْرَاءِ شَيْئًا آخَرَ نَسْمِيَهُ الْطَّلَبُ حَتَّى يُنْشَئَهُ الْمُتَكَلِّمُ بِدَاعِيِ الْبَعْثِ، وَمَعَ فَرْضِهِ (شَيْئًا آخَرَ غَيْرَ الْبَعْثِ) مُخَالِفٌ لِلتَّبَادِرِ وَالْتَّفَاهِمِ الْعَرْفِيِّ فِي كُلِّ لُغَةٍ».

فبالتالي إنَّ الطَّلَبَ لَا يُعَدُّ مُوْضِعًا لصيغَةِ افْعَلٍ وَ إِنَّمَا مُجْمُوعَةُ "لُفْظِ الصِّيغَةِ وَالْمَعْنَى" تُعَدُّ مُصَدَّاقًا خَارِجِيًّا لِلْطَّلَبِ - كِمُصَدَّاقَيَّةِ زَيْدِ لِلْإِنْسَانِ - لَا أَنَّ الصِّيغَةَ قَدْ وُضِعَتْ لِلْطَّلَبِ ثَبُوتًا فَإِنَّ الْوَاضِعَ قَدْ وَضَعَ قَالَبَ "افْعَلٌ" لِإِيْجَادِ التَّحْرِيكِ فَحَسْبَ فَالصِّيغَةِ لَا تُضاهِي عِبَارَةً: أَطْلَبُ مِنْكَ. أَسَاسًا، بَلْ حِينَمَا يُصَدِّرُ الصِّيغَةُ بِمَعْنَاهَا الْحَقِيقِيِّ فَكَأَنَّمَا قَدْ ذَكَرَ مُصَدَّاقًا لِلْطَّلَبِ، وَ عَلَى هَذَا الْمِنْوَالِ، تَجِدُ الْمُحَقِّقِينَ النَّائِيْنِيَّ وَالْعَرَاقِيَّ قَدْ صَرَّحَا بِأَنَّ الطَّلَبَ هُوَ لَازِمُ الْمَوْضِعِ لِهِ - الْبَعْثِ - بِالدَّلَالَةِ الْالْتَزَامِيَّةِ لَا أَنَّ الصِّيغَةَ نَفْسُ الطَّلَبِ بِالدَّلَالَةِ الْمَطَابِقِيَّةِ.

وَنُعْلَقُ عَلَى مَقَالَةِ الْمُحَقِّقِ الْخَمِينِيِّ:

1. أَوْلًا: إِنَّا وَفَقَاءِ الْمُحَقِّقِينَ الرَّشْتَيِّ وَالْحَائِرِيِّ نَعْتَقِدُ بِأَنَّ الْلُّفْظَ لَا يَوْجِدُ شَيْئًا إِطْلَاقًا - سَوَاءً فِي الْاعْتِبَارِيَّاتِ أَمِ التَّكَوِينِيَّاتِ - فِي التَّالِيِّ قَدْ رَفَضَنَا مُعْتَقَدَ الْمُشَهُورِ - بِأَنَّ إِلَشَاءَ هُوَ إِيْجَادُ الْمَعْنَى بِالْلُّفْظِ اعْتِبَارًا - إِذْ قِمَةُ طَاقَةِ الْأَلْفَاظِ هِيَ أَنَّ:

• تَحْكِي لَنَا عَنِ الْحَقَائِقِ الْنَّفْسَانِيَّةِ فَحَسْبٌ وَ حِينَمَا أَظْهَرَ الْمُتَكَلِّمُ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ فَسَيَعْتَبِرُ الْعَقْلَاءُ أُمُورًا - كِالْزَوْجِيَّةِ أَوِ الْمَعَالَمِ أَوْ... - عَلَى وَفَقِيْهِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ، فَلَيْسَتِ الْأَلْفَاظُ مَهْمَلَةً إِذْ قَدْ وَضَعَهَا الْوَاضِعُ لِمَعَانٍ مُحَدَّدٍ، إِلَّا أَنَّ مُهِمَّتَهَا الْوَحِيدَةُ هِيَ أَنَّ:

• تُولَّدُ مُوْضِعَ حَكْمِ الْعَقْلَاءِ لَكِي يَعْتَبِرُوا فَحَسْبٍ لَا أَنْ تَوَجِّدَ أَمْرًا تَكَوِينِيًّا أَوِ اعْتِبَارِيًّا، فِي التَّالِيِّ إِنَّ مَنْشَأَ الْاعْتِبَارِاتِ الْعَرْفِيَّةِ قَاطِبَةً هُمُ الْعَقْلَاءُ فَحَسْبٌ لَا الْأَلْفَاظُ نَظِيرُ الْأَفَاظِ الْعَقْدَوَاتِ حِيثُ قَدْ صَرَّحَ الْمُحَقِّقُ النَّائِيْنِيُّ بِأَنَّهُ لَوْ أَنْشَأَ الْطَّرْفَانِ إِيْجَابَ وَالْقَبُولَ فِي الْمَعَالَمِ لَاعْتَبَرَ الْعَقْلَاءُ الْأَثَرُ الْخَاصُّ - كِالْمَلْكِيَّةِ وَ... -.

2. أَسَاسًا إِنَّ عَمَلِيَّةِ إِلَشَاءِ - بِوَاسِطَةِ الْفَمِ - يُعَدُّ مِنِ الْوَاقِعِيَّاتِ الْخَارِجِيَّةِ - كِالْكِتَابَةِ - لَا مِنِ الْاعْتِبَارِيَّاتِ الْذَّهَنِيَّةِ، وَ حِيثُ إِنَّهُ مِنِ الْوَجُودَاتِ الْوَاقِعِيَّةِ فَلَا يُمْكِنُهُ اعْتِبَارُ شَيْءٍ اعْتِبَارِيًّا فِي الْذَّهَنِ وَ الْاعْتِبَارِ سَوَى بِاعْتِبَارِ الْعَقْلَاءِ إِذْ لَا تَنَاسُبٌ (وَ لَا سَنْخِيَّةٌ) بَيْنَ نَفْسِ الْلُّفْظِ وَ نَفْسِ الْاعْتِبَارِ.

فَالْحَصِيلَةُ هِيَ أَنَّ تَحْقِيقَةَ الْمُحَقِّقِينَ الرَّشْتَيِّ وَالْحَائِرِيِّ هِيَ تُعَدُّ تَحْقِيقَةً نَاجِحَةً وَ صَائِبَةً تَمَامًا.

- 
- [1] مُنَاهَجُ الْوَصْولِ إِلَى عِلْمِ الْأَصْوَلِ. 1. Vol. 243 قم - اِيرَان: مُؤْسِسَه تَنْظِيمُ وَ نَسْرُ آثارِ اِمامِ خَمِينِيِّ.
- [2] وَ ذَلِكَ فِي الصَّفَحَةِ ٢٠٥ وَ مَا بَعْدَهَا.
- [3] دررُ الْفَوَائِدِ ٤٠:١ وَ ٤٢
- [4] وَ ذَلِكَ فِي صَفَحَةِ ٧٢ وَ ٩٤-٩٥.
- [5] الْكَفَايَةِ ١:٢٠.
- [6] نَفْسُ الْمَصْدِرِ السَّابِقِ ١:٩٢-٩٥.
- [7] مَفَاتِيحُ الْأَصْوَلِ: ١:١٠٩ - سَطْرُ ١٢-١٤، نَهَايَةِ الْأَفْكَارِ ١:١٧٣.